

فلسطينيو أوروبا نحو برنامج وحدوي يفعل دورهم في الدفاع عن حق العودة

نضال حمد/ أوصلو*

بحث مقدم إلى المؤتمر الفكري والسياسي الثالث لحق العودة

منذ أكثر من عشرة أعوام نهضت الجاليات والفعاليات والمؤسسات والمراكز واللجان الفلسطينية في المنافي القسرية والمهاجر وتجمعات الشتات حيث يتواجد اللاجئون الفلسطينيون ، الذين تشرّدوا من لجوئهم في البلدان العربية إلى لجوء جديد ومختلف كلياً في الدول الغربية..

أخذ الفلسطينيون يعملون على تنظيم صفوفهم وتحشيد وتجميع أنفسهم في إطرارات وجمعيات وجاليات وروابط ولجان في تلك البلدان وبالذات الأوروبية منها. على أمل أن يصبح هناك تجمع فلسطيني قوي يستطيع فيما بعد أن يشكل لوبي داعم للقضية الفلسطينية. مع العلم أنه في حال نجح في فرض نفسه كـلوبي فلسطيني مسنود عربياً وإسلامياً. فإنه سوف يحتاج لفترة طويلة حتى يستطيع مواجهة اللوبي اليهودي والصهيوني الموجود بقوة ومنذ زمن طويل في القارة العجوز.

حال الفلسطينيين في أوروبا مثل حال كل الفلسطينيين في كل الدنيا ، هناك انقسامات كبيرة وعميقة بينهم ، إذ أنهم لغاية اليوم أعجز عن تحقيق ولو برنامج حد أدنى مشترك للدفاع عن حق العودة ، وتنسيق العمل فيما بينهم. فالصراع الفصائلي ينعكس على كثيرين منهم ، بالإضافة لوجود أقسام كبيرة منهم غير مهتمة أصلاً بالموضوع وتجلس جانباً. كما هناك قسم منهم من المتفرجين الذين ضاعوا بين الأطراف العاملة في الساحة الأوروبية. حتى أن الحلافات وصلت إلى كل بلد وكل جالية ومؤسسة وجمعية ولجنة تعمل في أوروبا. بعض هذه الخلافات نزيه وفي المقام الأول يتمحور حول طبيعة العمل. فيما هناك خلافات جليها إلى تلك المؤسسات أعضاء الفصائل التي تشعر بغياب تأثيرها وانحسار دورها وقلة حيلتها بعدما أفرزت الساحة الفلسطينية ما أفرزته بعد عملية سلام أوصلو وشقيقاتها. وهناك أيضاً تدخل السفارات والمكاتب والممثلات الفلسطينية التابعة للسلطة في رام الله في شؤون بعض هذه المؤسسات والجاليات والجمعيات ومحاولة الالتفاف عليها أو السيطرة عليها وتدجينها كما كانت في السابق المنظمات الشعبية الفلسطينية التابعة للمنظمة مثل اتحادات العمال والمهندسين والطلبة والأطباء و.. الخ مدججة وتسيّر وفق مشيئة النصف + واحد التي سادت عمل المنظمات الشعبية وكل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. لكن الوضع في أوروبا ليس نسخة طبق الأصل عن الأوضاع التي كانت سائدة في زمن المنظمة وهي في أوجها ، فقد تغيرت الظروف والإمكانيات والمفاهيم والعقليات

والأدوات وطرق التفكير والعمل. وأصبح الوجود الفلسطيني شاملاً في كل أوروبا ، أضف إلى ذلك تحرر الفلسطينيين هناك من الناحية المادية حيث لا يمكن لأحد تهديدهم بلقمة العيش والعلاج .. فقد حققوا نوعاً من الاستقلالية المادية ، وهذا الأمر ساعد ويساعد على نجاح العمل وصمودهم أمام المغريات والتهديدات ، إلا عند فئة معينة من ضعفاء النفوس ، والبعض الآخر الذي امتهن الاستزلام. مع العلم أن السفارات والممثلات الفلسطينية في أوروبا التي لا يشعر الفلسطينيون بأنها تمثلهم وتمثل شعبهم ، تبقى بعيدة حتى عن المهمات التي توكل للسفارات ، فمعظمها لا يعمل ربع ما هو مطلوب منه لخدمة القضية الفلسطينية. أنهم بكل بساطة الوجه الآخر للسلطة والقيادة السياسية للسلطة الفلسطينية.

أن الثقل الأكبر والأوسع لفلسطيني أوروبا يتمركز في ألمانيا واسكندنافيا حيث يتواجد عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين. فيما البقية تتوزع على بقية بلدان القارة بنسب متفاوتة. كما وتوجد أيضاً فروقات في طبيعة الوجود بين ألمانيا واسكندنافيا ، ففي ألمانيا مازالت الفصائل تهيمن على عمل الكثير من المؤسسات الفلسطينية بينما لا نجد تلك الهيمنة في اسكندنافيا وتكاد تكون غير مرئية باستثناء المؤسسات والجمعيات والتجمعات والروابط المحسوبة على حماس وفتح وهي عديدة. فيما المؤسسات الأخرى تعمل باستقلالية وبعيداً عن الفصائلية مع العلم أن الممثلات الفلسطينية و بعض الذين ينسبون أنفسهم ممثلين لفتح حاولوا ويحاولون التغلغل في الجاليات والمؤسسات بغية السيطرة عليها. ولو كان الهدف الفصائلي تفعيل وتنشيط دور الجاليات والمؤسسات الأخرى وتنشيطها لا الهيمنة عليها ، لقلنا أن هذا عمل شريف ومن حق أي فصيل أن يعمل لدعم الجاليات وأن يدفع بممثليه للدخول إلى صفوفها. لكن الأمر مختلف تماماً. فهؤلاء أظهرت الأيام أنهم أعجز من أن يفعلوا وينشطوا أنفسهم قبل أن يفعلوا الجاليات.

يتوجب أولاً على الفلسطينيين أن يتوحدوا ويوحدوا صفوفهم في أوروبا ، وكذلك في الوطن وخارجه حيث الانقسام الفلسطيني سيد الموقف ، وحيث لا توجد مرجعية حقيقية للشعب الفلسطيني بعدما هرمت وغابت منظمة التحرير الفلسطينية عن الفعل والوجود ، إلا فيما نذر. كما أنها أفرغت من محتواها وتم شطب ميثاقها الوطني وتغييب مؤسساتها، التي كانت تجمع غالبية أبناء فلسطين أينما تواجدوا. وتبنت سياسة لا تلتقي تجاوباً من غالبية أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وجاءت بقيادات يخجل المرء أن يقول إنها من فلسطين. والأمثلة كثيرة ومعروفة ولا داعي هنا لذكرها. لكننا سوف نعرض على بعضها لاحقاً لأن لهؤلاء الأشخاص أدواراً مباشرة في التآمر على القضية الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحق العودة بالمقام الأول

(كلام أبو مازن مؤخراً في ندوة مع ممثلين عن الجالية اليهودية في البرازيل ((يقال أنه لم يلتق بممثلين عن الجالية الفلسطينية هناك)) يؤكد أن هذه القيادة سواء في المنظمة أو السلطة ، تخلت عن حق العودة، فكيف إذن نفسر قوله هناك : " كل ما نطلبه هو دولة فلسطينية مستقلة يعيش بها الشعب الفلسطيني بحرية وكرامة، هذه الدولة بالتأكيد عاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، ولتعيش إسرائيل في محيط صديق في محيط محب وليس محيط معادي، والأمر يعود للإسرائيليين أنفسهم وإذا أرادوا فهذه الطريق مفتوحة ليعيشوا بأمن وأمان في الشرق الأوسط " .

لا توجد الآن مرجعية لشعب فلسطين ومن يقول عكس ذلك يكون كمن يضحك على نفسه، لأن هناك طرفان رئيسيان في الساحة الفلسطينية يتنافسان عليها وعلى تمثيل هذا الشعب. بينما القوى الأخرى المبعثرة بينهما لا تملك مقومات تقديم برنامج وطني حقيقي يستطيع العبور بالقضية الفلسطينية إلى بر الأمان ، خاصة أن مؤامرة شطب هذه القضية وفي المقدمة منها حق العودة ، بلغت أوجها في الفترة الأخيرة. وللأسف يحدث هذا بمشاركة أطراف فلسطينية تسرق تمثيل الشعب الفلسطيني وتستغل حالة الانقسام لتدعي أنها تمثل هذا الشعب ، عبر وجودها فيما تبقى من مؤسسات لمنظمة التحرير الفلسطينية مثل المجلس الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية والسفارات والممثلات والمكاتب .. الخ

المؤسسات والفعاليات والجاليات والتجمعات واللجان وكل التسميات الأخرى التي برزت في أوروبا بعد شعورها بالخطر الذي يحذر بمصير القضية الفلسطينية وبالذات بحق العودة ، أرادت عبر بدء العمل لأجل حق العودة أولاً، أن تعلن كذلك عن بداية عهد فلسطيني جديد ومرحلة نضالية فلسطينية جديدة لم يسبق أن عاشها هؤلاء أو عرفتها أساليب النضال الفلسطيني لأجل العودة إلى فلسطين. فقد عرف الفلسطينيون في أوروبا أن عنوان المعركة الحالية هو العودة والدفاع عن حق العودة إلى أرض الوطن المحتل، خاصة أنهم لمسوا أن هناك مؤامرة حقيقية على حق العودة

وتشارك في رسمها وتنفيذها عناصر في قيادة المنظمة والسلطة بحجج مختلفة وتسميات عديدة ، وتحت عناوين شتى من مبادرة جنيف إلى تقاهمات نسبية يعالون وأبو مازن يعالون، والآن الشبكة الفلسطينية وتقف خلف هذا المشروع الخطير شخصيات سلطوية بارزة مثل : رمزي خوري ، رفيق الحسيني ، غسان الخطيب ، عيسى قسيسيا ، وزياد العسلي. فإنه بصراحة أخطر مشروع مطروح الآن على الساحة الفلسطينية .. مشروع شبكة فلسطين تقف على رأسه هذه المجموعة من رموز سلطة في فلسطين المحتلة ، فهؤلاء الأشخاص من مروجي ثقافة اليأس والوهم والاستسلام ، عرفهم شعب فلسطين ويعرفهم من خلال ارتباطاتهم ومواقفهم التي لا

تشرف شعب الشهداء والمقاومة والتضحيات. وتوجد لدينا تصريحاتهم التي لا تلتقي مع مفهوم شعبنا لطبيعة النضال الوطني التحرري. فهؤلاء يعتبرون كل الفلسطينيين خارج فلسطين مغتربين أي أنهم نفوا عن اللاجئين الفلسطينيين صفة اللجوء. مع أن معظم أبناء الشعب الفلسطيني سواء داخل أو خارج فلسطين هم من اللاجئين. نرفق أدنى الصفحة توضيحات سريعة عن مشروع الشبكة الفلسطينية..

لماذا أسست الجاليات والمؤسسات والفعاليات والروابط واللجان والتجمعات والجمعيات ومؤتمرات العودة في أوروبا؟

أن السبب الرئيسي الذي عزز من قوة هذا التوجه هو فشل المشروع الوطني الفلسطيني الذي قامت به فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وقادته حركة فتح. حتى أوصلته إلى ما نحن عليه اليوم. فقد وصلت سفينة المنظمة إلى حيث كان يجب أن لا تصل. وصلت إلى ميناء أوسلو ومن هناك أبحرت إلى موانئ العقبة وإيلات وشرم الشيخ وكمب ديفيد وواي ريفير .. وغيرها من الموانئ التي توصل إلى كل مكان باستثناء المكان الصحيح؛ أي ميناء الوطن المسلوب. سوف نجد من يقول إن سياسة قيادة المنظمة أعادت جزءاً من الفلسطينيين إلى غزة والضفة، ونقلت الصراع عبر دخولها إلى جزء من الوطن إلى مكانه الصحيح. هذا صحيح جزئياً، لكن عندما نحسب الأثمان التي دفعها الشعب الفلسطيني من حقوقه وقضيته وأمنه ومستقبله سوف نجد أن هذا الكلام لا يُصلح ما أفسدته السياسات العقيمة والرهانات الفاشلة. لقد كان الثمن باهظاً ومكلفاً. إذ مقابل تلك العودة غابت القضايا الأساسية عن البرنامج السياسي والتفاوضي، وأصبحت من الممنوعات وتكاد تصبح في هذه الأيام الحالكة من المحرمات.

وحضر الجدار العازل وتزايدت المستوطنات والحواجز والطرق الالتفافية ونهبت الأراضي وتم تهويد القدس وأراضي الضفة وحوصرت غزة وفصلت عن بقية فلسطين ، حيث تم عزل القطاع عن العالم الخارجي، بالتناوب بين الكيان الصهيوني والنظام المصري. فيما يتابعون الآن ومنذ ما بعد العدوان الصهيوني الأخير على القطاع عملية خنق مبرمجة للشعب هناك ، بغية معاقبته على وجود حكومة حماس في القطاع. وللأسف تشارك في هذه المؤامرة السوداء أطرافاً عدة منها المحلي والإقليمي والخارجي. وهنا تنطبق على تلك الحالة مقولة بيغن "العالم لا يلتفت للمذبوحين والضعفاء " واصف لذلك أنه يقف مع الأقوياء والمعتدين في ظروف معينة وهذا ما يحدث الآن في فلسطين المحتلة وبالذات في قطاع غزة والصمود والانتماء لكل فلسطين.

مَن من هؤلاء يتحدث عن حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى دياره التي طُرد وهجر منها بالقوة وبالإرهاب؟! وبالإرهاب؟!!

ومَن من هؤلاء يستطيع أن يقف ويقول إن السلام لا يمكن أن يتحقق بدون تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة باللاجئين والقدس والاستيطان؟!!

لقد شرّعت اتفاقيات السلام بين المنظمة والصهاينة الاستيطان أولاً. وغيّبت قضية اللاجئين وميّعت قضية القدس التي تتعرض منذ سنوات لحملة تهويد عنيفة ، تقف سلطة أوسلو أمامها عاجزة. كما أن الاستيطان استمر متصاعداً في الضفة الغربية ، فيما التهويد في القدس يتم بشكل علني وبدعم أمريكي وصمت أوروبي وهوان عربي لا مثيل له.

جاءت مبادرات وتفاهات جنيف وإيلات وكامب ديفيد وغيرها لتبرهن أن العجز لم يقتصر على العرب فقط، بل إنه موجود بقوة لدى أطراف فلسطينية متنفذة وأخرى ولدت من رحم أوسلو وشقيقاتها في الساحة الفلسطينية ، مما جعل نضال لجان العودة والفعاليات والمؤسسات الفلسطينية في الشتات يزداد حدة ويتسارع كي لا يفوته قطار الزمن.

إن الذي ساهم أيضاً في بروز هذا التوجه لدى الفلسطينيين في أوروبا هو السقوط السريع لبرنامج المنظمة ثم انهيار مؤسساتها أو إلغاؤها مثل الاتحادات الشعبية ودوائرها المختلفة ، كذلك تجريد دور المجلس الوطني والعبث باللجنة التنفيذية والاستفراد بالقيادة والقرار. هذا بالإضافة إلى عجز الفصائل المعارضة عن تقديم البديل العملي المطلوب، فالشعارات ومواقف الرفض والمقاومة المتألفة بدون برامج العمل والتوجهات السليمة والصحيحة لا تستعيد زمام المبادرة ولا تأتي بنتيجة، مما يترك الشعب أيضاً عرضة للقبول بأية حلول قد لا تكون بالضرورة حلولا عادلة أو شبه عادلة بالنسبة إليه.

في مرحلة ما بعد أوسلو وانفراط عقد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودخولها في دوامة المفاوضات العبثية، وتحولها لسلطة شبيهة بروابط القرى أو مجالس البلديات، وبعدما أصبح شريان حياتها وعصب استمرارها معلقاً على المساعدات والهيئات المالية الدولية، صارت التنازلات تتكاثر وتقدم بدون مقابل غير الدعم المادي المحدود والمشروط ، مما أظهر الشعب الفلسطيني بمظهر المتسول الذي لا يمكنه الحياة دون تلك المساعدات.

دور فلسطينيي أوروبا؟

في ظل هكذا تحول دراماتيكي في حياة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية ، وفي زمن المخاطر الجسيمة والكبيرة التي تحدق به وبحقوقه المشروعة والعدالة، كان لزاماً على الناشطين الفلسطينيين في أوروبا الذين تحرروا من الأعباء الاقتصادية والعقد السياسية المتوارثة، والولاء

لرؤوس الأموال والسلطين أن يبيلوروا وجودهم في جمعيات ولجان ومؤسسات وفعاليات وجاليات من أجل إبقاء القضية حية، والمحافظة على الحقوق، والتأكيد على القرارات الدولية التي تنص على عودتهم إلى ديارهم بلا شروط. ومن منطلق الشعور بالمسؤولية المتعاضمة والحمل الثقيل تأسست في أوروبا مراكز ولجان العودة ثم الجاليات والمؤسسات والروابط التي أجمعت كلها على أن حق العودة خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه. ولا يجوز لأي كائن، سواء كان في القيادة أو خارجها، أن يتفاوض ويقدم التنازلات عنه، لأنه حق لكل فلسطيني ولذريته من بعده. وكذلك لا يجوز لأي فصيل أن يدعي أنه يمثل الشعب الفلسطيني لوحده أو يفوض حول القضايا المصيرية لوحده. فالشعب الفلسطيني هو الذي ينتخب ممثليه ويوكلهم بالتفاوض من أجل استرجاع الحقوق لا التنازل عنها.

عندما شعر فلسطينيو أوروبا بالخطر على قضيتهم وحق العودة تقدموا بدعوات لمّ الشمل، فجاء تحقيقها بعقد مؤتمرات العودة لفلسطيني أوروبا، فكان المؤتمر الأول التأسيسي في لندن ثم الثاني في برلين والثالث في فيينا والرابع في مالمو والخامس في روتردام، والسادس في كوبنهاغن بالدنمارك والسابع في ميلانو بإيطاليا. فيما عقدت أيضا لقاءات ومؤتمرات أخرى لفلسطينيين أيضاً من أوروبا، فكانت مؤتمرات ولقاءات في جنيف وأوبسالا وبروكسل وفيرينجين وبرشلونة وفيينا وعدة أماكن أخرى. ثم تأسس إلى جانب مؤتمر العودة أو ما اصطلح على تسميته مؤتمر فلسطيني أوروبا، اتحاد الجاليات والفعاليات والمؤسسات الفلسطينية في الشتات – أوروبا – وفدرالية حق العودة وجمعيات كثيرة تنتشر في كل أوروبا، لكن أهمها على الإطلاق هما مؤتمر فلسطيني أوروبا واتحاد الجاليات والفعاليات والمؤسسات الفلسطينية في الشتات – أوروبا. فمؤتمر فلسطيني أوروبا يعمل منذ ٧ سنوات فيما مؤتمر الجاليات يعمل منذ ٥ سنوات. الأول محسوب على حركة حماس مع أن الذين شاركوا في انطلاقته ومسيرته لعدة سنوات كانوا من كل الاتجاهات السياسية الفلسطينية، لكن الثقل الأكبر في المؤتمر عددا وإمكانيات هو لمؤيدي حماس وكل قياداته محسوبة على حماس أو مقربة جداً منها وكذلك فيما يخص رئاسته وأمانته العامة وغالبية لجانه. كنت شخصياً من الذين واكبوا المؤتمر منذ مؤتمره الثاني في برلين حتى مؤتمره قبل الأخير في كوبنهاغن بالدنمارك.

أما فيما يخص اتحاد الجاليات فهو يتكون من مجموعة من الممثلين لفصائل فلسطينية مثل فتح – جناح القدومي – الجبهتان الشعبية والديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية ومجموعة من المستقلين والنشطاء الفلسطينيين المعروفين في أوروبا. ويتبنى هذا الاتحاد سياسة شبيهة لحد كبيرة بسياسة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ما قبل أوسلو. ويلتزم بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة وبالميثاق الوطني الفلسطيني ويؤيد المقاومة والكفاح المسلح وحق الشعب

الفلسطيني بالنضال. ويتبنى قضية اللاجئين الفلسطينيين و يلتزم بالدفاع عن حق العودة ومحاربة كل من يتآمر عليه. وقد عقد عدة لقاءات تمهيدية لتأسيسه منذ نهاية سنة ٢٠٠٤ ثم عقد مؤتمره التأسيسي في برشلونة في مايو ٢٠٠٧ بحضور ممثلين عن الفصائل الفلسطينية مثل فتح أبو اللطف ، الديمقراطية ، القيادة العامة ، الصاعقة ، التحرير الفلسطينية ، بالإضافة لتيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، المطران عطا الله حنا والشيخ عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى. وأعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني. فيما أبرقت فصائل لم يتمكن مندوبوها من الحصول على تأشيرات دخول مثل حماس والجهاد والجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني – خالد عبد المجيد – مؤيدة ومهئنة. ثم عقد المؤتمر الأول للاتحاد في النمسا بفيينا نهاية شهر مايو – أيار الفائت بحضور شعبي جاليري ومؤسساتي وفصائلي وممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية ومجلسها الوطني ودائرته السياسية ، وشخصيات وطنية رسمية وغير رسمية ، أخرى روحية وسياسية و نقابية وثقافية. لقد حققت هذه المؤتمرات قفزات مهمة في العمل الفلسطيني في أوروبا، لكن ما زال أمامها الكثير من المهام الشاقة لتحقيقها وإنجازها وأبرزها مهمة لمّ الشمل ووحدة العمل الفلسطيني في القارة، كخطوة على طريق وحدة العمل الفلسطيني في العالم. فالقضية الفلسطينية تمرّ بمرحلة عصبية والخلافات الفلسطينية - الفلسطينية طاغية على كل تجمعات الفلسطينيين. لذا نجد في أوروبا أن هناك توجهات كثيرة ومؤتمرات عديدة منها ما يعمل على حق العودة ومنها ما يعمل على توحيد الجاليات والمؤسسات في إطار قوي يدافع كذلك عن حق العودة.

كل هذه المؤتمرات واللقاءات جاءت نتيجة شعور الفلسطينيين في أوروبا بالخطر الذي يحيق بقضيتهم. وإن الجامع الذي يجمع هؤلاء الفلسطينيين يجب أن يكون بالمقام الأول الدفاع عن حق العودة والتمسك به ومواجهة وتعرية كل من يحاول التفريط به، وكذلك توحيد عمل الفلسطينيين في أوروبا تحت مظلة واحدة إن أمكن ذلك. لكن يبدو أن هذا الأمر ما زال صعب المنال في الوقت الحاضر، ويتطلب المزيد من الحوار والتفاهات واللقاءات والصراحة والثقة حتى يتم ويتحقق وينجح . إذ جربت شخصياً عملية التوسط بين أهم طرفين في العمل الفلسطيني في أوروبا ، ولكنني للأسف فشلت في تحقيق لقاء يجمعهما حيث كان التعنت من الطرفين. وأصر كل طرف على موقفه. بعد ذلك أعلنت انسحابي من هذه المهمة التي كنت شخصياً تطوعت للقيام بها وبدون تكليف من أي كان.

كيف يمكن للفلسطينيين في أوروبا أن يتوحدوا؟

سؤال يبدو للوهلة الأولى سهلاً ويبدو جوابه أسهل. لكن الواقع يقول عكس ذلك. إذ بالرغم من توحّد الغالبية الساحقة من فلسطينيي أوروبا تحت شعار «لا تنازل عن حق العودة»، ولا بديل لهم غير الوحدة الوطنية، إلا أنهم على الأرض يمارسون سياسة أخرى، هي للأسف سياسة غير وحدوية. والسبب هو الخلافات التي طالت معظم المؤسسات، وأصبحت تلازم كل طرف من الأطراف بتفاوت. فهناك بعض الفلسطينيين يتهمون البعض الآخر بمحاولة السيطرة على القرار ورفض مبدأ الشراكة في العمل والقيادة والقرار. وهناك بعض آخر يعمل ضد الآخرين بقرار من قياداته الحزبية والتنظيمية وليس لأجل مصلحة عامة وطنية. هذا البعض هو الأضعف في الميدان. وهو الذي لا يعجبه العجب. هناك فئة أخرى تحاول أن تكون في الوسط بين الجميع وتعمل على تقاربهم لما فيه خير العمل وصلاحه ونجاحه.

يجب علينا القول وبصراحة إن مؤتمر فلسطينيي أوروبا تحمل العبء الأكبر من قضية التعريف باللاجئين والدفاع عن حقهم بالعودة خلال السنوات الخمس الأخيرة. فكان لمؤتمراته أثراً في فلسطينيي أوروبا، وكذلك في الميدان الأوروبي. هذا المؤتمر أصاب في أشياء ولم يُصِب في أشياء أخرى. لكن نجاحاته أكبر بكثير من إخفاقاته.

وعلى التذكير أيضاً أنه لولا التنوع الفلسطيني الذي ساهم في إنجاح المؤتمرات تلك لما كنت أستطيع التحدث بتفاوت حول هذا الأمر. ومن هنا أعيد التأكيد على أن المهمة القادمة من الآن وصاعداً يجب أن تختلف بحيث علينا البدء باستثمار نجاحات المؤتمرات من أجل صياغة سياسة تواجه بها الرأي العام الأوروبي والبرلمانات والأحزاب والمؤسسات الأوروبية، أي علينا الانتقال إلى مرحلة جديدة متقدمة من العمل لا تقتصر على التحشيد الجماهيري والإعلامي. بل تنتقل إلى ساحة القرار في أوروبا. كيف يتم هذا ومتى؟ لا أعرف! لكن على الجميع أن يتحملوا مسؤولياتهم ويجيبوا على هذا السؤال.

بنفس الوقت نؤكد على ضرورة استمرار ونجاح دور مؤتمرات فلسطينيي أوروبا في تقريب وتعريف الفلسطينيين ببعضهم، وعلى دورها في تثبيت مسألة حق العودة في الساحة الفلسطينية في أوروبا. ولكن المطلوب من هذه المؤتمرات أن تقدم مبادرات جديدة، وأن تكون عاملاً مساعداً على التقارب من أجل المصلحة العامة. وبالقدر نفسه، هذا الأمر مطلوب من كل فلسطيني يريد العمل لأجل وطنه وقضيته ومصلحة شعبه. إذ لا يمكن للفلسطينيين في أوروبا أن يشكلوا قوة معقولة تستطيع الدفاع عن قضيتهم وحق العودة بالمقام الأول، وأن يكونوا قوة تواجه اللوبي الصهيوني ومن معه بدون التفاهم والالتقاء والاتفاق على برنامج وحدوي يضعون فيه نقاط الخلاف جانباً ويتفقون على نقاط الالتقاء.

حين يتم ذلك يصبح لهم وزن أكبر وتأثير أفضل وقوة فاعلة بحسب حسابها. ولا نرى أن هذا الشيء صعب التحقيق في حال توافر النية لدى الجميع، بشرط أن تبتعد الممثلات والسفارات الفلسطينية في أوروبا عن التدخل في شؤون الجاليات، إذ فور ابتعادها سوف نرى أن إمكانية الوحدة موجودة ومتوافرة وممكنة، لأن التجربة علمتنا أن تلك السفارات لعبت -وبعضها ما زال يلعب- دوراً سيئاً وأحياناً بشكل مباشر في تعزيز الخلافات داخل الجاليات والمؤسسات الفلسطينية في أوروبا. تماماً كما حصل بداية سنة ٢٠٠٨ مع الجالية الفلسطينية في النرويج ومحاولة تشويه سمعة رئيسها لأنه مستقل ولا يأخذ قراراته من السفارة أو الوزارة. فبدلاً من أن تمارس السفارات أدوارها الغائبة والمفتقدة في الدفاع عن القضية الفلسطينية، ومواجهة اللوبي الصهيوني، نجدها -للأسف- تضع نفسها في مواجهة الفلسطينيين في أوروبا وبالذات الذين لا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها. مع العلم أنه لا توجد ادوار حقيقية للسفارات في الدفاع عن قضية فلسطين بشكل عام ولا أقول عن حق العودة لأنه آخر ما يفكرون به.

المطلوب من الجميع أن يرتقي إلى مستوى المسؤولية وأن يتجه نحو إنجاح أي عمل فلسطيني يدافع عن حق العودة ويعزز دور الفلسطينيين في أوروبا، وأن يبتعدوا عن الخلافات السياسية والشخصية والحزبية والفصائلية. فتوحيد العمل في الميادين الأوروبية شيء كبير ومطلب جماهيري فلسطيني، كما أنه مطلب ملحّ للمؤيدين والمناصرين والمتضامنين مع الشعب الفلسطيني من الأوروبيين. وهو بطبيعة الحال مكمل لدور لجان الدفاع عن حق العودة في كل العالم سواء داخل أو خارج الوطن المحتل. فعملنا واحد وهدفنا كذلك واحد ولا حاجة للتذكير بأن العدو واحد.

اقتراحات لبرنامج عمل في أوروبا

نعتقد أنه يمكن البدء بالاتفاق على البرنامج التالي:

١- لقاء يجمع ممثلين عن كل أو غالبية المؤسسات والفعاليات والمراكز واللجان الفلسطينية الفاعلة والمسجلة والمؤثرة في أوروبا. وإذا كانت هناك إطارات أو مظلات جامعة لمؤسسات عديدة مثل مؤتمر فلسطيني أوروبا أو اتحاد الجاليات والفعاليات والمؤسسات الفلسطينية في الشتات - أوروبا أو غيرهما يمكن البدء بحوار جاد ومسؤول بين هذه الأطراف، يخرج عنه اتفاق برنامج حد أدنى للعمل المشترك. لا يلغي هذا البرنامج عمل أي طرف من الأطراف. لكنه يفتح طاقة أمل لتوافق على الحد الأدنى وتنسيق لأجل خدمة الهدف الأكبر وهو طبعاً حق العودة.

٢- برنامج اللقاء: تطبيق خطة عمل على القضايا المتفق عليها، مثل حق العودة والخطاب الإعلامي وإقامة نشاطات موحدة في مناسبات معينة (النكبة، يوم التضامن العالمي مع شعب فلسطين، ذكرى الانتفاضة.. إلخ) وبشعارات موحدة. لأن الشعارات الموحدة تنبذ الخلاف وتعزز التفاهم وتساهم في التقارب وتعطي دفعة للأصدقاء والأنصار الأوروبيين . وكذلك للفلسطينيين الحائرين والمشتتي الأفكار في أوروبا.

٣ – الاتفاق على تشكيل لجنة متابعة وتنسيق.

٤- التنسيق مع اللجان والمؤتمرات والمنظمات والمؤسسات والشخصيات الفلسطينية المدافعة عن حق العودة في فلسطين المحتلة كاملة وفي مخيمات الشتات وفي العالمين العربي والغربي. لأجل ضمان وحدة العمل والأهداف ونجاح العمل.

أخيراً نقول: الفلسطينيون في أوروبا جزء أصيل من شعب فلسطين ، يناضلون لأجل التحرير والعودة والاستقلال الحقيقي. فالعودة حق، وحق العودة لا يذهب لأن وراءه ملايين من المطالبين به..